

السودان

مفاوضات «المجلس السيادي» في طريقه مسدود: «العسكري» يهدد بـ«الحسم»

مع وصول المفاوضات بين «المجلس العسكري الانتقالي» و«قوة» اعلان الحرية والتغيير» إلى طريق مسدود بدأت لهجة التهديد والوعيد تطغى عليه خطاب الاول، فاتحة الباب امام تصعيد خطير قد يقدم عليه «العسكري» في ظل استعماله حسم الامور لمصلحته. في المقابل لا يبدو التحالف المعارض الذي افتتح مسار التنازل بقبوله مبدئياً اشراك العسكر في الحكم. في افضل الاحوال بالنظر إلى الخلافات التي تهدد بينه الداخلي

الخزطوم – الأخبار

بعد فشل اجتماعه الثالث مع قوى «إعلان الحرية والتغيير»، يسعى «المجلس العسكري الانتقالي» إلى إنهاء مظاهر الاحتجاجات، وقض الظواهرات، وفتح الطرق والجسور والمسارات، في منطقة القيادة العامة للجيش والمناطق المجاورة لها، وهو ما أعلنه في خطابين الأول للنطاق

قوة «الحرية والتغيير»:

العسكري» يريد خلف بلبلة

بحديثه عن فتح الطرق

بعد اليوم، واستخدام عبارات استفزازية من سبيل «إن للصبر حدوداً»، متهما قوى «إعلان الحرية والتغيير» بعدم الصديق على اعتبار أنها قفزت إلى مطالب غير متفق عليها، في إشارة إلى إعلانها أن الأولوية هي لتحديد كافة الهياكل الانتقالية وصلاحيات كل منها. وجد «حميدي» تأكيد ما سبق أن نفته قوى «الحرية والتغيير» عقب الاجتماع الأخير، من أنها التزمت له «المجلس العسكري» فتح الطرق وممرات القطران، قائلًا إنها حدثت موعدًا لذلك ثم نكثت وعهدها. وفي ضوء ما تقدم، طالب قادة الحراك بتشكيل وفد موحد في المفاوضات الجاريه مع «العسكري» وبتفويض مكتوب من قوى «الحرية والتغيير»، في وقت لم يخف فيه تمسكه برئاسة «المجلس السيادي».

في مقابل ذلك، واجهت قوى «الحرية والتغيير» تلك التهديدات بالدعوة إلى مسيرة مليونية اليوم الأربعاء، وأصدرت عددًا من البيانات الداعية إلى الاحتجاجات، وتوسيع نطاق الاعتصامات، ولا سيما المفتوح منذ السادس من نيسان/ ابريل أمام مقرات الجيش. ورأى «تجمع المهنيين السودانيين»، المنظم الرئيس للاحتجاجات، أن المجلس العسكري ليس جادًا في تسليم السلطة للمدنيين، فيما لم يبد «العسكري» أي علامة على استعداده للتخلي عن السلطة المطلقة. وقال المتحدث باسم «التجمع»، محمد ناجي الأصم، إن «الزمن قد تطاول، ومع تطاول الزمن صلاحيات المجلس العسكري تنهدم، وهذه خطورة كبيرة جداً على الثورة السودانية»، فيما اعتبر أحد أعضاء نقاش المعصمين من قبل جهات غير مختصة، في إشارة إلى اللجان الشعبية الطوعية التي تعمل على تأمين ساحات الاعتصام، والثاني لئتاب رئيس المجلس، محمد حمدان دقلو، الملك بـ«حميدي»، هذ فيه بحسم القوضي قائلًا: «لا قوضي

الرسمي باسمه الفريق شمس الدين كباشي، أعلن فيه أنه لن يتهاون مع الظواهر السالبة، وأنه يرفض تفتيش المعصمين من قبل جهات غير مختصة، في إشارة إلى اللجان الشعبية الطوعية التي تعمل على تأمين ساحات الاعتصام، والثاني لئتاب رئيس المجلس، محمد حمدان دقلو، الملك بـ«حميدي»، هذ فيه بحسم القوضي قائلًا: «لا قوضي



شهدت قوة التغيير، على ان رفض الاعتصام مرتبط بتسليم السلطة للمدنيين (الانفصال)

المجلس العسكري، بـ«المطالبة حتى يفرد بالسلطة»، موضحاً أنه «يريد تدعيم سلطته من خلال اتخاذ قرارات ليست من صلاحياته»، وحول نقاط الخلاف في المفاوضات، أشار إلى أن «القضية الأساسية هي لمن ستكون السلطة، للمدنيين أم العسكريين؟». وفي ظل الصراع المستخدم بين «العسكري» وقوى «التغيير»، تبرزت خلافات داخل الأخيرة نفسها، كما بدا في تشديد «الجبهة الثورية السودانية» على حقها في التمثيل العادل، وقولها إن الرؤية السياسية التي قَدِّمت إلى «المجلس العسكري» والمقترحات أمر غير متفق عليه، ولا يُعتَل «نداء السودان» ولا «الجبهة الثورية»، (أكدت في الوقت نفسه تمسكها بميثاق «قوى الحرية والتغيير»)، أيضاً، كان لرئيس حزب

الجزائر

قايد صالح يحذر من الفراغ الدستوري: لتعجيل انتخابات الرئاسة

يتجه رئيس اركان الجيش

الجزائري نحو تغييرات في

خريطة طريق المرحلة

الانتقالية وفضة المسار

الدستوري، للإسراع في

الوصول إلى انتخابات رئاسية

تضي البلاد تداعيات فراغ

محتمله مع نهاية فترة

الرئيس المؤقت، وفيما

يحذر من اختراقات تدفع

إلى رفض جسيم المبادرات،

يسميه إلى تلبية بعض

مطالب الحراك الشعبي

بملاحقة من سقاهم

«المصائب، في الوقت بدل

الضائع

بشان المجلس السيادي كان يجب أن تبدأ بمناقشة صلاحياته، ويجب الاتفاق على صلاحيات مجلس السيادة السوداني، وبعدها التمثيل». وأضاف أن «هيكل المرحلة الانتقالية ينبغي أن يتكون من سلطات سيادية وتشريعية وتنفيذية وقضائية».

في الاتجاه نفسه، يحتمل بعض المحللين المؤيدين لـ«العسكري» قوى «الحرية والتغيير» مسؤولية تأزم الوضع، معتبرين أن الشد والحذب بينها وبين المجلس «طغى عليه طابع أيديولوجي» متفاما يرى المحلل السياسي حسن الساعوري في حديثه إلى «الأخبار»، معتبراً أن «واحدة من مشاكل الأيديولوجيين أنهم يريدون أن يكون الآخرون على صورتهم»، في إشارة إلى أن قوى «الحرية والتغيير» تُحركها أيديولوجية يسارية، بينما يبحث السياسيون دائماً عن النسوية والمساومة والوصول لحل وسط». وفي ما يشبهه تبريراً لتهديدات «العسكري»، يعتقد الساعوري أن «المجلس يواجه ضغوطاً، ولا يمكنه أن يظل يُطلق الوعود في الهواء، كوعده بفتح الطرق وممر القطران، ويظل عاجزاً، ويصبح القانون بيد الأفراد».

لكن قوى «الحرية والتغيير» تعتبر ليس جاداً في تسليم السلطة للمدنيين بحدیته عن فتح الطرق وإزالة الحواجز والمخاريس»، بحسب ما قال الأصم، منيهاً خلال مؤتمر صحافي أمس إلى أن «الخيارات مفتوحة لأن التفاوض لن يستمر بين صالح، المحددة وفق الدستور للابد». وخلال المؤتمر نفسه، حذّر القيادي في التحالف المعارض، خالد يوسف، «العسكري» من «محاولة تكرار تجربة النظام السابق»، فيما أكد القيادي مدني عباس مدني أن «يُحمد للجيش أنه حمى الاعتصام من المشروع الديموي»، معتبراً أنه «لا يُريد أن يحكم»، ولكنه رأى أن «مناهات القوضي وزعزعة استقرارها» منكرًا بأطراف سبق أن تحدثت عنها خلال مؤتمراته الصحافية».



تركيا نظف مساندة الميليشيات الورية المتشددة، وتلك المنتمية إلى مدينة صرنايا (فاب)

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، التي جدوها أمس بشعارات غير مسبوقة من سبيل «الشعب يريد محاسبة رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى (شقيق الرئيس السابق ومستشاره) السعيد (بوتفليقة)»، في مسيرات طلبة الجامعات الأسبوعية (كل ثلاثة)، ويتزامن ذلك مع حملة بدأت قبل اسبوعين، مستهدفة وزراء سابقين وحاليين وبرلمانيين سبق أن وصفهم رئيس الأركان بـ«العصاة»، ومن

بينهم أويحيى، الذي مثّل أمس أمام قاضي التحقيق المحكمة سيدي احمد للتحقيق معه بتهمة تبديد المال العام ومنح امتيازات غير مشروعة. وسبق أويحيى إلى المحكمة، أول من أمس، المقاعد عبد الغني هامل، بتهم أنشطة غير مشروعة، واستغلال النفوذ، ونهب العقارات، وسوء استخدام الوظيفة.

ويضاً المحافظ السابق لبك الجزائر وزير المالية الحالي في حكومة نور الدين بدوي، محمد لوكال، الذي يواجه تهماً تتعلق بقضايا تبديد المال العام ومنح امتيازات غير مشروعة. في ضوء ذلك، أكد قايد صالح دعمه لهذه الحملة أمس، مقدّمًا «الضمانات الكافية للجهات القضائية لكي تتابع... دون قيود ولا ضغوطات»، لكنه لم يخف دوره في فتح ملفات الفساد بالكشف عن أنه قدم إلى العدالة معلومات مؤكدة عن عدة ملفات ثقيلة كانت بحوزة مصالح الدفاع الوطني، وأطلع عليها هو شخصياً. ومن المحتمل أن تشمل حملة ملاحقة الفسادين، التي قال قايد صالح عنها إنها «لا تزال في بداياتها»، السيد بوتفليقة، بعدما جرت، أمس، انتخابات حزب «جبهة التحرير الوطني» الذي يختمى إليه شقيقه الرئيس المستقيل، وفاز فيها محمد جمعي أميناً عاماً، عقب جلسات عدة شهدت نقاشات أكد فيها الأعضاء رفضهم كل «الوجوه القديمة المرفوضة شعبياً»، وبحسب عضو اللجنة المركزية لـ«الجبهة»، محمد جمعي، يعتبر سعيد بوتفليقة «الركيزة الأساسية للمقوى غير الدستورية» التي تتكون من مستشارين في الرئاسة ووزراء اتخذوا القرارات باسم بوتفليقة طول مرحلة مرضه، وبراً جمعي «مناضلي وإطارات جبهة التحرير الوطني ومؤسسات الدولة»، باعتبارهم «كانوا ضحية لهذه القوى غير الدستورية»، التي عملت على تهميز العديد من المسؤولين في الحزب، وتدخلت في إدارته، كما أكد مسؤولو الحزب في وقت سابق.

من المحتمل ان تشمل حملة مكافحة الفساد السيد بوتفليقة بعد اويحيى

ينحى قائد الجيان في الوقت بدل الضائع إلى تلبية بعض مطالب المنظاهيرت (فاب)



التركي، مولود جاويش أوغلو، طرابلس، حيث التقى السراج ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، فعليا. لا يعني أن حكومة الوفاق تسعى إلى تحصيل مساعدات عسكرية تركية، فمنذ تأسيسها على عكس ما كانت تمنى حكومة الوفاق، لم تظهر الأتراك رغبتهم في تقديم دعم عسكري مباشر للبيين، حيث ركزوا على الجوانب الدبلوماسية، مثل دعم خطة المبعوث الدولي، والدعم في البنى التحتية الصحية والتعليمية، وتبادل المعلومات الاستخبارية. رغم هذا التحفظ في تقديم الدعم العسكري، تستقبل تركيا جرحى وقيادات من تنظيمات متيرة للجدل، ومن أبرز هؤلاء مقاتلون من «مجلس شورى مجاهدي درنة»، و«مجلس الحكومة فائز السراج، وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في طرابلس، وحضر الاجتماع أيضاً مسؤولون امينون وعسكريون من الجهتين، بعد ذلك بشهر، زار وزير الخارجية

التركي، مولود جاويش أوغلو، طرابلس، حيث التقى السراج ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، فعليا. لا يعني أن حكومة الوفاق تسعى إلى تحصيل مساعدات عسكرية تركية، فمنذ تأسيسها على عكس ما كانت تمنى حكومة الوفاق، لم تظهر الأتراك رغبتهم في تقديم دعم عسكري مباشر للبيين، حيث ركزوا على الجوانب الدبلوماسية، مثل دعم خطة المبعوث الدولي، والدعم في البنى التحتية الصحية والتعليمية، وتبادل المعلومات الاستخبارية. رغم هذا التحفظ في تقديم الدعم العسكري، تستقبل تركيا جرحى وقيادات من تنظيمات متيرة للجدل، ومن أبرز هؤلاء مقاتلون من «مجلس شورى مجاهدي درنة»، و«مجلس الحكومة فائز السراج، وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في طرابلس، وحضر الاجتماع أيضاً مسؤولون امينون وعسكريون من الجهتين، بعد ذلك بشهر، زار وزير الخارجية

من المحتمل ان تشمل حملة مكافحة الفساد السيد بوتفليقة بعد اويحيى

ينحى قائد الجيان في الوقت بدل الضائع إلى تلبية بعض مطالب المنظاهيرت (فاب)

التركي، مولود جاويش أوغلو، طرابلس، حيث التقى السراج ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، فعليا. لا يعني أن حكومة الوفاق تسعى إلى تحصيل مساعدات عسكرية تركية، فمنذ تأسيسها على عكس ما كانت تمنى حكومة الوفاق، لم تظهر الأتراك رغبتهم في تقديم دعم عسكري مباشر للبيين، حيث ركزوا على الجوانب الدبلوماسية، مثل دعم خطة المبعوث الدولي، والدعم في البنى التحتية الصحية والتعليمية، وتبادل المعلومات الاستخبارية. رغم هذا التحفظ في تقديم الدعم العسكري، تستقبل تركيا جرحى وقيادات من تنظيمات متيرة للجدل، ومن أبرز هؤلاء مقاتلون من «مجلس شورى مجاهدي درنة»، و«مجلس الحكومة فائز السراج، وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في طرابلس، وحضر الاجتماع أيضاً مسؤولون امينون وعسكريون من الجهتين، بعد ذلك بشهر، زار وزير الخارجية

تركيها وهجوم طرابلس: هل ينتهي التحفظ؟

ضمن ما ورد في حديثه، اعتبره أن ليبيا صارت ساحة لـ«سيناريوات مظلمة تستهدف المنطقة»، ورأى أنه توجد «حكومة تتلقى شريعتهما من الشعب، ومن جهة أخرى ديكتاتور مدعوم من أوروبا وبعض الدول العربية»، وحذم بالتشديد على أن بلاده «ستستقر كل إمكاناتها لأشغال تحويل ليبيا إلى سوريا جديدة». بشكل ينسجم مع حديث أردوغان، تعمل تركيا منذ اعوام على دعم المحور المعادي لحفتر، عبر عدد من السياسات الدبلوماسية والعسكرية. أثناء حملته للسيطرة على بنغازي، قالت قوات حفتر إنها وجدت مواد متفجرة وأخرى تستخدم لأغراض عسكرية جاءت من تركيا. لكن لم يكن ذلك إلا بداية لسلسلة من الأخبار المشابهة، بداية العام الماضي، أوقفت السلطات اليونانية باخرة قرب جزيرة كريت ترفع علم ترنانيا، وقالت إنها

تركيها وهجوم طرابلس: هل ينتهي التحفظ؟

ضمن ما ورد في حديثه، اعتبره أن ليبيا صارت ساحة لـ«سيناريوات مظلمة تستهدف المنطقة»، ورأى أنه توجد «حكومة تتلقى شريعتهما من الشعب، ومن جهة أخرى ديكتاتور مدعوم من أوروبا وبعض الدول العربية»، وحذم بالتشديد على أن بلاده «ستستقر كل إمكاناتها لأشغال تحويل ليبيا إلى سوريا جديدة». بشكل ينسجم مع حديث أردوغان، تعمل تركيا منذ اعوام على دعم المحور المعادي لحفتر، عبر عدد من السياسات الدبلوماسية والعسكرية. أثناء حملته للسيطرة على بنغازي، قالت قوات حفتر إنها وجدت مواد متفجرة وأخرى تستخدم لأغراض عسكرية جاءت من تركيا. لكن لم يكن ذلك إلا بداية لسلسلة من الأخبار المشابهة، بداية العام الماضي، أوقفت السلطات اليونانية باخرة قرب جزيرة كريت ترفع علم ترنانيا، وقالت إنها